AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org, oau-ews@ethionet.et

PSD/PCRD/EXP/2(I)

مشروع تقرير مداولات
خلوة استشارة الأفكار الرابعة لمجلس السلم والأمن والممثلين الدائمين الآخرين لدى الاتحاد الأفريقي
حول
اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع في أفريقيا

4-5 سبتمبر 2005
دوربان – جنوب أفريقيا

اولاً: مقدمـة

1. عقدت خلوة استثارة الأفكار الرابعة لمجلس السلم والأمن والممثلين الدائمين الآخرين لدى الاتحاد الأفريقي لمناقشة اعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع في يومي 4 و5 سبتمبر في فندق هيلتون بمدينة دوربان بجنوب أفريقيا. وعقدت الخلوة لمناقشة تجارب ودروس المنظمات العاملة في مجال اعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع ودراسة العناصر المكونة لاعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع وتحديد الفاعلين الرئيسين والوضع المؤسساتي والتنسيق اللازم ووضع اتفاقية عامة حول خارطة طريق لانشاء اطارعمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع والذي سيتم تبنيه في جميع اوضاع النزاع لتوجيه عملية اعادة الاعمارفي الدول الخارجة من النزاع .

2. قام الاتحاد الأفريقي بتنظيم خلوة استثارة الافكار وقامت [سافارافريقيا] بتسهيلها ودعمها. حضر الخلوة عن جنوب أفريقيا ، الدولة المضيفة ورئيسة مجلس السلم والامن عن شهر سبتمبر2005 ، من بين آخرين ، د. نكوسزانا دلاميني زوما وزيرة الشؤون الخارجية بجنوب أفريقيا و د.ايانداتسالوبا المدير العام بوزارة الشؤون الخارجية والسفير باسو سانقو ممثل جنوب أفريقيا الدائم لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

3. بلغ عدد المشاركون في خلوة استثارة الافكار(43) ثلاثة واربعين ممثلاً عن الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، و أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي ، ومراقبين من منظومة الامم المتحدة ، والبنك الدولي ، و الاتحاد الأوروبي ، وخبراء آخرون في عدد من مجالات اعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع . (انظر قائمة المشاركين ، الملحق 1)

4. بحث المشاركون العناصر المكونة لاطارالعمل المصورلاعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع والحد الادنى من المعايير والمقاييس التي يجب ان تحكم التعامل مع المسائل الانسانية ، و الحكم اثناء المرحلة الانتقالية ، ونزع الأسلحة ، و التسريح ، و اعادة الاندماج واعادة التأهيل وتعديل قطاع الأمن ، و العدالة ، وحقوق الانسان ، و المصالحة، والاستعادة الاجتماعية والاقتصادية ، ودور الموارد الطبيعية في النزاع ، ومسائل الجنسين في التحول والاستعادة ، وحشد الموارد لدعم اعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع . واجريت أيضاً مناقشات اخرى حول المبادىء والقيم التي يجب تعزيزها اطار عمل السياسة الأفريقية لاعادة الاعمارالتنمية ما بعد النزاع كتعريف القيادة الأفريقية وشرح أهميتها وعملياتها ، والملكية والقيادة المحلية لعملية اعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع ، وبناء قدرة اعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع ، و السياسة الشاملة حول حشد الموارد لاعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع ، والتركيز المستمر على الاسباب الجذرية للنزاعات و كسر دائرة العنف و تخطيط الاندماج وتنفيذ العمل و مراقبة الأداء والتنسيق الأفضل و تعاون الفاعلين. (انظر الأجندة ، الملحق 2)

ثانياً: الجلسة الافتتاحية

5. رحب د. اياد دا تسالوبا ، المدير العام بوزارة الخارجية في جنوب أفريقيا ، بالمشاركين في خلوة استثارة الأفكار وتقدم بالشكر إلى [سافار أفريقيا] لتسهيلها عقد الاجتماع. واشار إلى التحدي الذي يواجه جميع الأفريقيين فيما يتعلق بضمان عدم عودة الدول الخارجة من النزاع إلى العنف وشدد على أهمية التفكير في انشاء أساس للتنمية في مناطق ما بعد النزاع .

الكلمات الافتتاحية

6. اعرب السفير سعيد جذيث ، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن ، في كلمته الافتتاحية عن امتنانه لجنوب أفريقيا لاتخاذها المبادرة اثناء فترة رئاستها لمجلس السلم والأمن بعقد خلوة استثارة الأفكار المخصصة لاعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع وكذلك لـ [سافارأفريقيا] لتسهيلها عقد هذه الخلوة. و اشار إلى أن الخلوة هي بداية عملية مهمة تهدف إلى تخويل الاتحاد الأفريقي بعمليات اعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع .

7. اطلع الاجتماع على أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي في اعادة الاعمار في الماضي والتي كانت مفتوحة في طبيعتها. وقد حان الوقت الآن لتحديد استيراتيجية شاملة لترسخ السلام والحيلولة دون العودة إلى العنف ، وتسير بالدول نحو اعادة التأهيل و الاعمار. ويعد اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع امراً في غاية الأهمية، حيث سيتم، ومع تحقيق التقدم في حل النزاع ، استخدام طاقات أفريقيا بشكل متزايد في اعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع خلال العقدين والعقود الثلاث القادمة.

8. للبدء في عملية التفكير وحتى انشاء اطار العمل المنتظر، قام الاتحاد الأفريقي ، وبمساعدة عدد من المؤسسات في أفريقيا وخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و [سافار أفريقيا] ، بإصدار وثيقة تحت عنوان "
" والتي وزعت على المشاركين.

9. اوضح السفير جذيث أن تخويل الاتحاد الأفريقي باعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع قد تمت الاشارة إليه في . وتحدد المواد 3،6،13،14 دور مجلس السلم والأمن في بناء السلم ، وتعزيزه واعادة الاعمارفي فترة ما بعد النزاع بما في ذلك اجراء الأنشطة المعينة. ويكمل ذلك التخويل بجهود الاتحاد الأفريقي الأخيرة خاصة مقرر مابوتو خلال شهر يوليو 2003 حول انشاء اللجنة الوزارية لاعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع في السودان والتي تترأسها جنوب أفريقيا.

10. اشار السفير سعيد جذيث إلى انه بالرغم من وجود العديد من المؤسسات العاملة في مجالات اعادة الاعمارالتنمية في فترة ما بعد النزاع إلا ان تركيزها و امكانياتها لا تزال محددة في مجالات معينة على سبيل المثال : اللاجئين و المهجرين داخلياً و المرأة والطفل .. الخ. وتتصف جهودهم بمشاكل التنسيق. إضافة إلى ذلك ، فمن الأهمية بمكان ان تنال أفريقيا الملكية في الجهود الجارية في القارة. ولتلك الأسباب ، فهناك حاجة ماسة لتطوير اجندة شاملة

لاعادة الاعماروالتنمية في فترة ما بعد النزاع وخارطة طريق للتنفيذ التي تحدد أنشطة وأدوار ومسؤوليات الفاعلين.

11. بالنظر إلى ان خلوة استثارة الأفكار توفر الفرصة لأفريقيا لتطوير اطار عملها الخاص الذي يعكس الحاجات والتطلعات الأفريقية ، حث السفير سعيد جنيث المشاركين على تناول المسائل الست التالية في المناقشات التي استغرقت يومين:

أ. إن عملية إعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع هي عملية سياسية اولاً اكثر من كونها فنية.
ب. يعد الأمن الانساني امراً اساسياً لنجاح اعادة الاعماروالتنمية في فترة ما بعد النزاع .
ج. يجب ان تركز عملية اعادة الاعماروالتنمية في فترة ما بعد النزاع على اعادة انشاء امكانيات الدولة، والتي تشمل مسائل نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج وجمع الأسلحة والامكانيات الفعالة للامن العام و برامج اساسية لاعادة الاندماج.
د. تعديل قطاع الأمن بما في ذلك المراقبة والمتابعة المدنية لضمان المحاسبة.
ه. وسائل خلق حوافز للسلم والتركيز على دور الموارد الطبيعية في اشعال النزاع و حشد الموارد بعيداً عن المفسدين.
و. اعادة بناء الثقة العامة في الحكومة عبر اعادة انشاء حكومة شرعية ومؤسسات قطاع عام بعد التركيز الحالي على عقد الانتخابات.

12. فيما يتعلق بطريق إلى الامام، اطلع السفير سعيد جنيث المشاركين على عزم مفوضية الاتحاد الأفريقي نقل نتائج خلوة استثارة الأفكار إلى اجتماع الخبراء الفنيين والذي يليه اجتماع قاري لخبراء الحكومات، والذي سيقترح اطار عمل لاعادة الاعماروالتنمية في فترة ما بعد النزاع لأجهزة صنع القرار بالاتحاد الأفريقي.

الكلمة الرئيسية

13. في كلمتها الرئيسية ، بدأت د. نكوزانا دالميني زوما ، وزيرة الشؤون الخارجية بجنوب أفريقيا ، بالتأكيد على اهمية فكرة خلوة استثارة الأفكار غير الرسمية كأساس لاعلام السياسة، و أعربت عن الأمل في رفعها إلى المستوى الوزاري. وبالاشارة إلى نيل أفريقيا مسؤولية اكبر من ذي قبل في السلم والأمن ، شددت على الحاجة إلى تطوير آليات فعالة لاعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع والتي تعد امراً اساسياً لتحقيق سلام دائم. و أشارت إلى أن التحدي يتمثل في تطوير اطار عمل استيراتيجي يمكن تبنيه في مختلف اوضاع النزاع ، حيث ان كل نزاع مختلف بحد ذاته ، و ان يكون ذا تخطيط سريع لتنفيذ أنشطة ما بعد النزاع ويعززالتكامل والتنسيق بين الفاعلين ويطورمعاييرومقاييس لتقييم التقدم نحو اعادة الاعماروالتنمية.

14. تطرقت الوزيرة زوما إلى عدد من المسائل التي تتعلق بالدرجة الاولى بالاهداف الحقيقية لاعادة الاعماروالتنمية في فترة ما بعد النزاع . واقترحت ان تهدف إعادة الاعمار والتنمية إلى القيام بعدد من الامور منها:

أ. **تناول الأسباب الجذرية للنزاع:** بما في ذلك الاقتصاد والحكم السياسي السيء وكذلك القيادة المتزمة بالسلطة و انعدام الديمقراطية و انتهاك حقوق الانسان، والفقر وعدم المساواة المتزايدة بين الدول الفقيرة والغنية والمنافسة على السيطرة على الموارد الطبيعية وتهميش مجموعات عرقية ودينية معينة او مجموعات اخرى و العوامل الخارجية.

ب. **التعامل مع الدمار الذي تخلفه الحروب:** بما في ذلك تدمير البنية التحتية والنسيج الاجتماعي للمجتمعات و الأضرار البدنية والعاطفية والنفسية والترحيل و اعادة التأهيل و مسائل الجنسين خاصة المعاناة التي تتلقاه المرأة و الاطفال نتيجة الحروب ومسائل الشباب وذلك لارتفاع عدد الأطفال الجنود والتمزق التي تتركه تلك الحروب على الأطفال.

ج. **وضع الدولة المتأثرة في خط التنمية المستدامة:** ضمان عدم عودتها إلى العنف مجدداً. الامر الذي يتطلب بحث عناصر اقتصاد الحرب لتحديد تلك التي يمكن دمجها في اقتصاد ما بعد النزاع ، وتلك التي يمكن التخلص منها بالشكل الذي لا يؤدي إلى رد فعل سلبي على المستفيدين من اقتصاد الحرب.

د. **توفير الفرص للدولة المتأثرة للتحديث** والانطلاق إلى القرن الحادي والعشرين. ويجب أن لا يستهدف اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع اعادة تأسيس البنية التحتية إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الحرب بل عليه ان يمكن الدولة من الاستفادة من البنية التحتية الحديثة وتقنية المعلومات .. إلخ لتحديث الدولة وتزويدها باقتصاد وبنية تحتية حديثة وتسريع التنمية وتطوير حياة شعبها.

ه. يجب ان **تعزز أنشطة اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع بمبادىء المساواة والتوزيع العادل للسلطة والثروة** ، وبخلاف ذلك فإنها ستساهم في تجديد العنف.

15. أكدت الوزيرة زوما على اهمية تركيزاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع على نزع الأسلحة والتسريح و اعادة ادماج المحاربين السابقين ، وكذلك تزويدهم بمهارات جديدة. ويجب علينا أثناء القيام بذلك انتهاز الفرصة والعمل على بناء قوة دفاع جديدة ومتخصصة وتناول مسائل تعديل الأمن العام بحيث تحترم قوة الدفاع الفصل بين الدولة /السياسة و القوات المسلحة وذلك تجنباً لأي انقلابات عسكرية في المستقبل. ويجب ان تبحث أيضاً سبل استخدام قوات الدفاع لاجراء أنشطة اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع .

16. طرحت الوزيرة زوما سؤالاً ثانياً : متى يجب البدء في عملية اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ؟ واشارت الوزيرة إلى ان توقيت الشروع باعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع يعد أمراً اساسياً لاعادة تأهيل المجتمعات الخارجة من النزاع . وابدت الملاحظات التالية :-

أ. قد يكون من غير المجدي انتظار تعريف الأمم المتحدة للسلام لوقف الاعمال العدائية. ويجب استئناف عملية اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع مبكراً حتى خلال فترة المفاوضات.

ب. في بعض الاحيان ، قد تجتمع المرأة لمناقشة الرؤية والتطلعات لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع وانشاء صداقات وتطوير قيم مشتركة وفخر وطني والتي تشكل وحدات بناء لسلام دائم و اعادة البناء. ويمكن تشجيع مجموعات المجتمع الأخرى كالشباب للقيام بالعديد من الأنشطة لدعم السلام.

ج. من الأساسي تحديد القوات والدوافع الحافزة لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع والعمل معها على تعزيز عملية السلام. قد لا تكون تلك الدوافع من القوات العامة ، خاصة النخبة السياسية التي تشارك بشكل دائم، وقد تشتمل على القوات الاجتماعية الأخرى كالقادة التقليدين و زعماء الدين و المرأة واصحاب الأعمال و الأكاديميين و القضاة و المجتمع المدني و الفاعلين الدوليين بما في ذلك وكالات التنمية والشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية.

17. من الأهمية بمكان تحديد من يتولى قيادة وتوجيه عملية اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع . حيث أدت القيادة الخارجية إلى فشل عدد من عمليات اعادة الاعمارفي الماضي. ولهذا السبب تتطلب عملية اعادة الاعمار ان تكون ذات ملكية وطنية ويجب دعم القيادة المحلية من قبل الاتحاد الأفريقي و الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) و الشركاء الآخرين.

18. تناولت الوزيرة زوما بعد ذلك فترة اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع واوضحت التالي:

أ. يجب ان تستمر عمليات اعادة الاعمارحتى زوال خطر عودة العنف : كتثبيت الحكم الرشيد واجراء تنمية للبنية التحتية ونمو الاقتصاد.

ب. يجب ترجمة اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع إلى حياة أفضل للجميع والتي تعني الحصول على الخدمات الاجتماعية واستعادة الشرف وتناول المسائل المعنية بالمرأة لضمان مساواة المشاركة.

19. بالنسبة إلى مسألة موارد تنفيذ اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع ، شددت الوزيرة زوما أولاً على أهمية تعبئة الموارد والقيادة الوطنية لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . ويجب تعزيز ذلك من القارة و دعمه من شركاء التنمية الدوليين. وتعد القيادة الأفريقية امراً اساسياً في مسألة الموارد حيث تؤدي القيادة الدولية إلى تحديد الدخلاء للاولويات و مجرى اعادة البناء. وفي ذلك الإطار:

أ. **الموارد البشرية:** يجب تعبئتها أولاً من قبل الدول المتأثرة ثم من القارة وأخيراً من الشركاء الدوليين. واذا كانت الدولة قد مرت بفترة نزاع طويلة فسيكون هناك عدد كبيرمن الموارد البشرية المقيمة خارج الدولة ويتمثل التحدي في كيفية جذب المغتربين للعودة والمشاركة في اعادة بناء دولتهم.

ب. **الموارد المالية والمادية:** يجب اولاً ضمانها وطنياً حيث ان لكل دولة بعض الموارد الوطنية ، ثم قارياً ودولياً. ويؤدي البحث عن المساعدة الدولية كخطوة اولى إلى استمرار التبعية فقط.

ج. يجب على افريقيا تحدي نفسها ، كقارة ، و اعتبار طرق حشد الموارد لتمكين القارة من القيام بأجندة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع . الامر الذي يدفع منتدى صندوق التنمية الأفريقي إلى العمل كحافز للحصول على الموارد من شركاء التنمية.

د. أصبح التوجه نحو الشمال ، حيث المؤسسات المالية الدولية و المانحين الثنائين ولكن هناك حاجة إلى التنوع **والنظر في تحالفات اخرى على سبيل المثال: تعاون الجنوب – الجنوب.**

ه. من الاهمية أيضاً تحديد دور الامم المتحدة ، وخاصة مفوضية بناء السلام المقترحة ، في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع في أفريقيا.

20. بايجاز ، شددت الوزيرة زوما على الحاجة لاطار عمل الاتحاد الأفريقي لتناول الأسباب الجذرية و آثار الحرب و الحساسية ازاء حاجات وتطلعات المرأة وضمان مشاركتها والشباب و تمكين الدولة المتأثرة من حشد اجمالي الموارد الوطنية و توسيع مشاركة جميع اقسام المجتمع في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

الجلسة الأولى : ملخص اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع

المسائل الاساسية والاتجاهات العامة

21. قدم البروفيسور تشالوكا بياني ملخصاً حول المسائل الأساسية والاتجاهات العامة المتعلقة باعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . وذكر ، من وجهة نظر ثقافية ، أن اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع حديثة نسبياً. ولهذا السبب ، فإن هناك القليل من التوجهات و النماذج النظرية لاعادة بناء الدولة و تتجه معظمها لتكون اقتصادية او ترتكز

على التحليل العرقي. ويجب ان يركز اطار عمل الاتحاد الأفريقي على اعادة بناء الدولة وليس المجتمع العرقي ولذا فهناك عدد قليل من النماذج التي يمكن الاستعارة منها.

22. من الاهمية بمكان لأفريقيا ان يقوم الاتحاد الأفريقي بتطوير اطار عمل لاعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، نظراً لتقدم ان يتقدم شركائه للتنمية في هذا المجال. وقد اجتمع عدداً من المانحين الثنائين في لندن في فبراير 2005 لمواءمة توجهاتهم لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . ومن الاساسي ان يقوم الاتحاد الأفريقي بتطوير أجندته الخاصة التي تضع شروط مشاركة القارة مع شركائها و نقاط الاولويات و دور الاتحاد الأفريقي وكذلك الفاعلين الآخرين في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

23. يجب ان تكون نقطة بداية اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع ذات توجه إقليمي حيث تشتمل النزاع على شبكات اقليمية و جهود اعادة الاعمارفي دولة قد تنقل النزاع إلى دولة مجاورة. وقد ابدت المنظمات الاقليمية والاقليمية الفرعية مصلحة في تعقيدات النزاع الاقليمية و يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى ايقاف مبادراته عوضاً عن تجنيب الأزمة من قبل المجموعات الاقتصادية الاقليمية. علاوة على ذلك فإن غياب اطار عمل الاتحاد الأفريقي أدى إلى التنافس على الموارد بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والتي تصرف عن المسائل الحقيقية. ولذا فإن توجه قاري شامل ومنتظم يعد أمراً ضرورياً يتحدث عن المسائل وإلى المنظمات الاقليمية الفرعية.

24. يجب ان تبدأ التوجهات الأقليمية لحل النزاع ببحث الأسباب الجذرية للنزاع في منطقة معينة. واحد الأمثلة على ذلك التوجه في عملية البحيرات العظمى والمبنية على تنفيذ اعلان دار السلام حول السلام و الأمن والديمقراطية و التنمية في منطقة البحيرات العظمى. وقد نتجت تلك العملية من ادراك جميع الاطراف بعدم كفاية عمليات سلام الدول الفردية و ان العديد من النزاع متصلة و تتطلب ان يتم تناولها باطار عمل متكامل.

25. من الأساسي أيضاً ان يضع اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع اهدافه و يتم شرحه حول العلاقة بين الأهداف واطارالعمل لتنفيذها وتناول "هندسة" الدول والذي يشكل الاساس لاجراء اعادة البناء. تشتمل المسائل الرئيسية التي تتطلب ان يتم عكسها التالي:-

أ. **هندسة الدولة:** يشيرإلى بناء الدولة ضمن العناصر المحددة لتكوين الدولة القانوني، على سبيل المثال تحديد المنطقة او الوطن الذي يوفر الموارد ، وتثير مسألة الحصول على وتوزيع تلك الموارد. وتعد سلطة تحديد من يوزع الموارد وكيفية توزيعها امراً اساسياً وقد تؤدي إلى الحرب او تعزيز اعادة الاعمار.

ب. **السكان:** السكان الأفريقيين متعددي الاعراق وتعد سياسات الاستبعاد مصدراً رئيسياً للنزاع. وفي هذه الحالة ، تصبح حقوق الانسان امراً اساسياً كمعايير لقياس الحكم و السلام والامن. وتتعدى تلك الحماية حماية الأفراد إلى الأقليات و علاقة تلك المجموعات بالمناطق. ويجب على الحكومات في اوضاع ما بعد النزاع ان تكون شاملة.

ج. **صنع الدستور** كمجال هام من عملية اعادة بناء الدولة . يجب ان تكون العملية شاملة و بقيادة الشعب وإلا فإن الازمات الدستورية سيتم رفضها من قبل السكان. وهناك حاجة إلى وجود صلة اساسية بين اولئك المتفاوضون حول الدستور و الجماهير العامة. وتعد الطريقة التي يتم بها عكس توزيع السلطة والثروة في الدستور امراً هاماً في اعادة البناء.

د. **الديمقراطية** كآلية للنقل السلمي للسلطة ليست دواء بحد ذاتها. والسعي نحو الانتخابات في فترة ما بعد النزاع قد يؤجج النزاع و يزيد من حدة التوتر اذا لم تكن الحالات مهيأة للمنافسة السياسية.

ه. **طبيعة ونظام الحكومة** تعتمد على حقوق الانسان والديمقراطية و المشاركة بما في ذلك العدالة الانتقالية. وتعد المصالحةامراً هاماً حيث ان اولئك الذي ينشبون النزاع يرونه كوسيلة لضمان حمايتهم الخاصة و/او كوسيلة للحصول على او لاستمرار السيطرة على الموارد. وتمكنهم ترتيبات العدالة الانتقالية من وضع اسلحتهم ببعض الضمانات الأمنية.

و. **المسائل الانسانية ،** خاصة المتصلة بالمحاربين السابقين ، المهجرين داخلياً ، اللاجئين وضحايا العنف. ومن الاهمية بمكان توفير المعيشة البديلة لاولئك الذين يشكل العنف مهارتهم الوحيدة. وقد ينتج الترحيل مآسي لا يمكن حلها في حالة عدم تناولها بشكل منصف.

ز. **نزع الأسلحة والترسيح واعادة الاندماج** لعناصرالجيش السابقة والتي يجب ان تتضمن اعادة التدريب بمهارات جديدة.

ح. **تعديل قطاع الأمن** كأمر اساسي لانشاء قوات دفاع فعالة ومحترفة. ويقصد بالتعديل عادة تخفيض الحجم دون ان ينعكس ذلك على الخيارات المتاحة لأولئك الذين يتم تسريحهم. وإذا لم يتم دمج الجنود المسرحين فإنهم سيشكلون خطراً التحول إلى لصوص اومرتزقة اوالعودة إلى الحرب.

ط. ربط اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع **بالتحديث**.

التجارب والدروس المستفادة من قبل المنظمات الأفريقية الخبيرة

26. يؤكد هذا القسم على الحاجة لاطار عمل أفريقي لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع و توفير فرصة للممثلي مختلف منظمات الخبراء الأفريقيين لعكس الدروس المستفادة و التجارب و الاتجاهات العامة لمناقشة اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع .

27. بدأ السيد القاسم وان ، رئيس قسم ادارة النزاع في مفوضية الاتحاد الافريقي بالشرح أنه قد تم رفع معظم جهود الاتحاد الأفريقي بواسطة حل النزاع . وعلى أية حال، فإن النجاح

المتزايد لتلك الجهود يدل انه يجب على المنظمة زيادة جهود اكثر في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .ولذا فقد اتخذ المجلس التنفيذي مقرراً ، في سرت في يوليو 2005، بتخويل المفوضية لتطوير اطار عمل لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

28. كانت تجارب الاتحاد الأفريقي في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع حتى الآن ذات طابع تخصصي. وتشتمل تلك التجارب على مشاركته في جزر القمر ، والصومال والسودان مع إنشاء لجنة الاتحاد الأفريقي الوزارية حول اعادة التأهيل في السودان وأنشطتها الفرعية.

29. عالج الاتحاد الأفريقي ايضاً عدد من المسائل المتعلقة بـ" المنع الهيكلي" في جهودها لتناول الأسباب الجذرية للنزاعات. ويتضمن ذلك العمل في مجالات الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، و الالغام الأرضية ، والانتخابات ، والحكم ، والديمقراطية.

30. ناقش د. رايموند اغوسو ، ممثل قسم الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا بمفوضية الاتحاد الأفريقي مشاركة المفوضية في تناول مسألة تنمية الشباب في اوضاع ما بعد النزاع حيث يفتقد الشباب فرص التعليم و في حاجة إلى التدريب المهني و بناء القدرة للمشاركة في اعادة بناء دولتهم و كذلك اعادة التأهيل النفسي.

31. شرح د. برهانو ادماسو ، ممثل المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية ، ان المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية قد شارك في حل النزاع في اوضاع النزاع الرعوية الأسلحة الصغيرة و الخفيفة. وتتضمن الدروس المستفادة من تلك المشاركات: أهمية المعرفة المحلية و الحاجة إلى تقييمات عامة لاعلام برامج الاغاثة والتنمية و منفعة استخدام التوجهات المشاركة و ضرورة مشاركة السلطات المحلية و أهمية التنسيق والالتزام طويل المدى من طرف المانحين.

32. تحدث السيد تيزير سيا من بنك التنمية الأفريقي حول دور البنك في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . وبعد المصادقة على خطوط ارشادية لسياسة ما بعد النزاع في 2004، قام البنك بإنشاء مرفق تمويل ما بعد النزاع وللتعامل مع حاجات الدول الخارجة من الازمات والتي لا تستطيع تلبية المعايير الصارمة للتمويل العادي. يصفي مرفق تمويل ما بعد النزاع متأخرات دول الخارجة من النزاع وذلك ليمكنها من المشاركة في مجتمع المانحين الدولي للحصول على المساعدات والتساهلات المالية للتأهل للحصول على تخفيض الديون في اطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC). وترمي هذه الجهود إلى تناول الممارسة غير العادلة التي يتوجب فيها على الدول الخارجة من النزاع المنافسة على الموارد مع الدول التي تنعم بالسلام. واشار بنك التنمية الأفريقي إلى الحاجة إلى التعون الوثيق بين المنظمات القارية والاقليمية العاملة في الحلول السياسية من جهة ، والمؤسسات المالية من جهة أخرى لتعزيز عمليات بناء السلام ومنع العودة إلى العنف.

تجارب و دروس المنظمات الدولية الخبيرة

33. شرح السيد مايك بيلينغر ، ممثل المكتب الدولي للهجرة، ان المكتب ينفذ عدداً من البرامج في عدد من دول ما بعد النزاع في أفريقيا لدعم بناء قدرات العائدين و احياء المجتمعات و توفير المساعدة الطارئة للسكان المهمشين. ويتطلب الانتقال الناجح من النزاع برامج واسعة ومرنة التي تدعم وبسرعة استعادة المجتمع المدني العامل في الفترة التالية لما بعد النزاع. ونظراً لحدوث تنقلات بارزة للسكان اثناء فترة الانتقال ، فإنه يتطلب ان يتم تنفيذ مساعدات اعادة الدمج الفوري بشكل مواز لعمليات العودة. حيث ان ذلك سيساعد في بناء الثقة و ضمان قدرة العائدين على انشاء جذور جديدة ومستقرة ويزيل احتمالية الهجرة السلبية الناتجة عن انعدام الأمن. وتتضمن العناصر الرئيسية لبرامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع الناجحة النقاط التالية:

أ. العمل الجماعي ، و الخبرة ، والحياد و التفويض الواضح
ب. اطار عمل سياسي معترف به
ج. توجه جذري و من الأسفل للأعلى للتنفيذ
د. اتاحة التمويل مقدماً
ه. الشراكة الفعالة
و. التوجه متعدد القطاعات
ز. دعم بناء القدرة المحلية

34. تحدث السفير تيم كلارك ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في أديس أبابا ، عن مشاركة الاتحاد الاوروبي في عدد من انشطة اعادة الاعمارما بعد النزاع والتي تقسم إلى اغاثة قصيرة المدى كاعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية و ازالة الألغام و اعادة الادماج الاجتماعي للاجئين و المهجرين داخلياً و نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج، وانشطة الاستقرار طويلة المدى كالبرامج التي تتناول الحكم والديمقراطية و استعادة القدرة الانتاجية و الامكانيات المؤسساتية الأخرى. وتسمح آلية الاتحاد الأوروبي للرد السريع للاتحاد بالاستجابة بسرعة إلى حاجات الدول التي تعاني من انعدام الاستقرار السياسي او من الكوارث. ويعد الامر الرئيسي لنجاح تلك الانشطة: الاهداف المحددة جيداً ، واستيراتيجية التنفيذ ، وتعاون ومراقبة و تقييم التقدم. وتتضمن الدروس المستفادة من تدخلات الاتحاد الأوروبي لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع الحاجة إلى ما يلي:

أ. التعاون بين المساعدة الانسانية و ادارة الازمات و مساعدة التنمية طويلة المدى.
ب. المرونة
ج. تبسيط آليات صنع القرار والتمويل
د. شمولية البرامج والفاعلين
ه. التنسيق الاستيراتيجي

ويجب ان يتضمن الطريق المقدم اجندة مشتركة للاتحاد الأوروبي / الاتحاد الأفريقي و حوار مكثف و ضمان تمويل اكثر.

35. ركز السيد جون اوهيورهينوان من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اربعة مجالات لاعتبارها في تطوير اطار عمل الاتحاد الأفريقي:

أ. تعزيز الملكية الوطنية للمساعدة قصيرة المدى في الفترة التالية لفترة ما بعد النزاع . وبالرغم من الامكانيات المحدودة ، فيجب ان تتولى السلطات الوطنية وليس الفاعلون الخارجيون ، مهمة تقييم احتاجات فترة ما بعد النزاع .

ب. بناء الامكانيات الوطنية للتنفيذ طويل المدى. التدخل الخارجي يكون لفترة محدودة و يمكنه تعزيز القدرات المحلية طويلة المدى للتنفيذ.

ج. إنشاء امكانيات لاستعادة النظام الاقتصادي الاجتماعي المستمر. وتركز برامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع عادة على مناطق رئيسية معينة كنزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج والمساعدة الانسانية بينما تتجاهل امكانيات الوزارات والبرلمان و المؤسسات الأخرى الرئيسية اللازمة لاستمرار السلام.

د. "بنية تحتية للسلام" الذي يعد امراً اساسياً لنجاح اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . وقد دمرت آليات البناء الجماعية نتيجة النزاع وتتطلب إعادة البناء. ويتوجه الكثير من الدعم الدولي نحو البنية التحتية المادية دون البنية التحتية للسلام.

36. اشار بفقادو برهانو ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى وجود أكثر من 18 مليون لاجيء و المهجرين داخلياً و اشخاص آخرون يشكلون قلقاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجيئين في أفريقيا ولا يزال الكثير من المرحلين في تصنيف اللاجئين وذلك لفشل برامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع في تناول الأسباب الجذرية للنزاع. وقد شهدت اكثر من نصف الدول الأفريقية نزاعات مسلحة خلال 15 عاماً الماضية مع عواقب انسانية أليمة على السكان المدنيين. ويجب ان تستهدف برامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع على تعزيز القدرة الانتاجية للسكان المرحلين لعملية اعادة البناء. ويوفر اطلاق الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا و هندسة السلم و الأمن القاري قوة دافعة لاعادة انتاج افريقيا، والتي ينشيء عليها اطار العمل القاري لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . يجب ان يعتمد إطار العمل على التوجه الاستيراتيجي المتكامل و ربط المساعدات الانسانية و الاستعادة و اعادة الاعمارو التنمية بواسطة آليات التنسيق المتكاملة على المستويات الوطنية والاقليمية. ويجب ان يستغل و يبني الامكانيات المحلية و ان يتلقى الدعم الدولي المنسق.

37. ذكر بيرنارد هاربورن من البنك الدولي أن البنك قدم ما يقدر بـ 6.6 بليون دولار أمريكي في هيئة قروض ومشاريع للدول ما بعد النزاع في أفريقيا. وتمت تناول اربعة مجالات رئيسية: اولاً ضمان المساعدات و أهمية حشد الموارد المحلية لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . ثانياً: تحويل اقتصاد الحرب إلى آخر للسلم و معاكسة اتجاه نمو الاقتصاد السلبي اثناء فترة النزاع . ثالثاً: الحاجة إلى اطار عمل أمني للدول ما بعد فترة النزاع .و رابعاً: الحاجة إلى تنسيق ومواءمة الفاعلين والبرامج ، خاصة عبر التقديرات المشتركة للاحتياجات وmatrices الناتجة و صناديق التمويل متعددة المانحين. وقد يلعب الاتحاد الأفريقي دوراً رئيسياً في ضمان تواصل الحوار السياسي بعد التوقيع على اتفاقية السلام و تشجيع الملكية الوطنية لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع و توفير المتابعة

لبرامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع و انشاء قائمة من الشخصيات الأفريقية المؤهلة لبرامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع ولضمان استخدام الخبراء المحليين.

38. تحدثت هليين بقلي ، ممثلة برنامج الغذاء العالمي ، عن الخطوط الارشادية التي تم وضعها للاوضاع الانتقالية. وقد شارك برنامج الغذاء العالمي في الاغاثة (الطارئة و الموسعة) وفي أنشطة التنمية مع التأكيد على الصلة بين الاثنين.

المناقشات

39. نتجت عدداً من النقاط عن مناقشة المسائل التي تمت اثارتها خلال الجلسة الافتتاحية و الأولى. قام المشاركون :

أ. بالاشارة إلى الحاجة إلى الملكية الوطنية والمحلية لبرامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع و للتنسيق بين شركاء التنمية.

ب. التأكيد على أهمية الملكية المحلية من قبل المستفيدين من برامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع و طرح مثال على ذلك في مشاركة السودان في تشكيل و تمويل اعادة الاعمارلفترة ما بعد النزاع للبلاد بأكثر من 50% (5.5 بليون دولار أمريكي من 8.5 بليون دولار أمريكي تم التعهد بها) بحيث يتم حشد الموارد الوطنية ، المتمثلة في عائدات النفط المستقبلية ، لاعادة الاعمارلفترة ما بعد النزاع .

ج. التأكيد على الحاجة إلى تناول الأسباب الجذرية للنزاعات و مشاركة المستفيدين من برامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع في تصميمها وتنفيذها وخاصة دور التدخل الخارجي و الحكم السيء و الموارد الطبيعية في اشعال او تسريع النزاع .

د. الاتفاق على ان معايير القروض من المؤسسات المالية الدولية تنحو إلى عدم تأهيل دول ما بعد النزاع و الدعوة إلى مراجعة تلك المعايير لضمان الحصول على الموارد.

ه. دعوة المؤسسات المالية الأفريقية إلى مساعدة الاستعادة ما بعد النزاع .

و. التأكيد على الحاجة إلى تنسيق أنشطة الاتحاد الأفريقي و المجموعات الاقتصادية الأقليمية.

الجلسة الثانية: عناصر اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع

الحاجات الانسانية اثناء الانتقال من النزاع إلى السلام المستدام

40. اشار ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نغاندو الونغا إلى انه بالرغم من المجتمع الدولي قد قطع شوطاً في الاستجابة للاوضاع ما بعد النزاع ، إلا ان الدرس

الرئيسي الناتج انه يمكن ضمان السلام المستدام بواسطة توجه متكامل يتناول جميع ابعاد الحياة الانسانية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تنهار عملية السلام برمتها في حالة فقد احد تلك العناصر.

41. واشار أيضاً إلى ان من بين الحاجات الماسة في اوضاع ما بعد النزاع عودة المرحلين وخاصة اللاجئين إلى اوطانهم. ويتوقع عودة 2 مليون لاجيء و 5 مليون المهجرين داخلياً إلى اوطانهم في المستقبل القريب، ويعود الفضل في ذلك إلى عمليات السلام الجارية وحتى الآن ليس هناك تمويل كاف للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والوكالات الاخرى لدعم عودتهم. وحالياً فقد تم اتاحة 40 % من الموارد اللازمة. ويتطلب المجتمع الدولي إلى امتنان ذلك السلام المكلف و عليه ان يكون جاهزاً لتحمل التكلفة.

42. تشتمل الاحتياجات الماسة للسكان في اوضاع ما بعد النزاع على التالي:-

أ. امن وحماية السكان المتأثرين والذي يتطلب استعادة السطات المدنية والنظام والقانون.

ب. المساعدة الفورية للعائدين عند العودة ، في خلال 18-24 شهراً ، لاعادة تأسيس حياتهم. وعلى المانحين تسريع توفير التمويل لتلك الاحتياجات

ج. اعادة تأهيل البنية التحتية الاساسية والتي يجب ان تبدأ في مرحلة الطوارىء.

د. برامج اعادة تأهيل مبنية على المجتمع والتي تفيد جميع السكان المتأثرين عوضاً عن تحقيق تفويضات معينة و منفصلة والتي تتعامل مع مختلف التصنيفات كالمحاربين السابقين و المجتمعات المضيفة و المهجرين داخلياً واللاجئين .. الخ وحتى استبعاد السكان المحليين المدنيين.

43. اختتم الونغا بتقديم التوصيات التالية لنجاح جهود اعادة الاعمارالتنمية لفترة ما بعد النزاع :

أ. من الاساسي، اثناء مفاوضات السلام، احتواء احتياجات الامن والمصالحةللسكان المتأثرين في الاتفاقية . بالرغم من كون التركيز على الابعاد السياسية والعسكرية دون الاخذ في الحسبان بالبعد الانساني.

ب. يجب ان يكون هناك شمولية واندماج اكبر بين الاطراف المشاركة في اعادة الاعمارالتنمية لفترة ما بعد النزاع . وتعد تقييمات الاحتياجات المشتركة والميزانية المشتركة في السودان مثالاً ايجب ان يصبح معياراً لازماً لكل وضع.

ج. ، يتطلب ان تكون بعض القطاعات ، خاصة تلك المتصلة بالاحتياجات الانسانية ، سريعة وذلك لاستقرار السكان. ولذا يجب ان يكون التمويل مرناً و متاحاً جاهزاً.

د. يجب تحديد واستغلال الموارد البشرية الوطنية بما في ذلك المهارات الخبيرة في المهجر و مهارات اللاجئين .

ه. يجب تطوير مهارات السكان المتأثرين اثناء بقائهم في الملجأ استعداداً لعودتهم النهائية.

44. في اختتام العرض ، اكد نيكولاس باوكيرا ، ممثل "العمل الانساني الافريقي" على الحاجة إلى الملكية الأفريقية لعمليات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع وحث على ان تشكل دوراً رئيسياً في المشاركة. يجب فهم تلك الملكية لتشمل المجتمع المدني وكذلك الحكومة. وعادة يتم تجاهل المنظمات الأفريقية غير الحكومة المحلية اثناء عمليات السلام واثناء اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع ، بينما تتدفق المنظمات الدولية غير الحكومية على تلك الاوضاع وتتحكم في قواعد اللعبة .

45. حث بقوة إلى استخدام المنظمات غير الحكومية المحلية في عمليات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع لانها:-

أ. لدى المنظمات غير الحكومية المحلية المعرفة المحلية والخبرة
ب. تستمر المنظمات غير الحكومية المحلية في الدولة المتأثرة لفترة طويلة لاستمرارية الأنشطة
ج. تكلفة المنظمات غير الحكومية المحلية اقل بكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية
د. يبني استخدام المنظمات غير الحكومية المحلية الامكانيات المحلية.

46. طبق المجتمع الدولي في الماضي معايير مزدوجة فيما يتصل بأفريقيا وذلك في سرعة التدخلات وكمية الموارد المعبأة. يجب على افريقيا تناول مسألة عدم المساواة في بطريقة صريحة مع المجتمع الدولي.

الحكومة في الانتقال و اوضاع ما بعد النزاع

47. اشار جون اوهيورهينو ، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إلى ستة دروس رئيسية تم تعلمها من اعادة بناء المؤسسات العامة في اوضاع ما بعد النزاع للسلام المستدام.

أ. اعادة انشاء حكومة اتفاق. ترى المؤسسات العامة في اوضاع قبل النزاع بتفضيلها احد المجموعات على الاخرى او ان تكون عرضة للتفرقة. ويجب على اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع ان تهدف إلى اعادة انشاء حكومة اتفاق. ويمكن تأسيس الاتفاق بواسطة عمليات وضع الدستوروتبنيه. ويستغرق اصدار الاتفاق النهائي عدة سنوات ولكنه يعد قيماً في اعادة مشاركة الشعب بغض النظر عن نوع الحكومة الناتجة.
ب. انشاء مؤسسات عامة انتقالية ذات مصداقية والتي تتمكن من ضمان حكم القانون وتوفير الخدمات العامة الرئيسية. ولتناول ذلك الفرق قد يرسل الاتحاد الأفريقي خبراء افريقيين لدعم الدولة الخارجة من النزاع . وان امكن ، يجب ان توظف جهود حفظ السلام الاقليمية و الدولية الموظفين المحليين بما في ذلك المغتربين.

ج. اعادة بناء مهارات العملية كالتوسيط والمفاوضات و بناء الاتفاق والتي دمرت اثناء النزاع. وتعد مثل تلك المهارات اساسية لنقل القيادة.

د. اعادة تأسيس الاتحادات المدنية.

ه. عدم تمركز الحكومة: لن تتمكن المؤسسات العامة من الاداء بشكل جيد و لا يتمكن المجتمع المدني من الازدهار طالما كانت الحكومة مركزية. ويسمح توزيع مهام الحكومة الرئيسية إلى المستويات المحلية بمشاركة اكبر و تخفض المصالح في التنافس على السلطة.

و. انشاء مساحة مدنية آمنة تضمن عدم الهيمنة عليها من قبل المفسدين. ويتمثل الطريق الوحيد لصنع ذلك في تغيير سلوك اولئك الراغبين في مواصلة الهيمنة على السحة و تشجيع اعادة انتاج الحياة المدنية

المناقشات

48. تم تناول عدداً من المسائل الهامة اثناء المناقشات وهي :

أ. على اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع استحداث توجه شامل ومكثف ومتكامل ابتداء من تقييم الاحتياجات ، كما في جنوب السودان ، مع فريق عمل متعدد الانضباط وذي أصحاب المصلحة متعددين.

ب. بالإضافة إلى التأكيد على أهمية التماسك والتنسيق بين الفاعلين والبرامج ، فقد شدد المشاركون على الحاجة إلى تناول العناصر الأخرى في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ج. يجب على الاتحاد الأفريقي مشاركة الشركاء الدوليين لانشاء صندوق تمويل خاص لتعزيز مهارات وامكانيات اللاجئين والمغتربين.

د. ناقش المشاركون حول اذا ماكان استهداف مجموعات معينة كالمحاربين السابقين، في المراحل المبكرة لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع يشكل اجراء ضرورياً لضمان السلام المستدام او التمييز.

ه. يجب على الاتحاد الأفريقي تناول شح الموارد لاعادة الاندماج و اعادة توطين وتأهيل المرحلين بشكل عاجل وذلك لمنع فشل عمليات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

و. بينما لدى البنك الدولي والاتحاد الأوروبي الموارد المتاحة ، إلا التوزيع الفعلي للتمويل يعد صعباً وبطيئاً. واوصى المشاركون بمراجعة المانحين لاجراءات توزيع التمويل لجعلها اكثر مرونة.

ز. اكد المشاركون على الحاجة إلى استخدام المنظمات غير الحكومية المحلية واعطوا مثالاً على ذلك بتبرع الاتحاد الأفريقي بمبلغ 150,000 دولار أمريكي للصليب الأحمر الاوغندي. وتم اقتراح دعوة المنظمات غير الحكومية المحلية إلى الاجتماعات لتقاسم خبراتهم في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ح. يجب ان تبدأ بناء القدرة في مراحل الاغاثة والانسانية من عمليات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ط. تم أيضاً تناول مسألة التوالي ، بالنظر إلى ان اي وضع لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع الكثير من الاحتياجات التي تتراوح بين

الانسانية ، و حفظ السلام ، و تحديات اعادة الاندماج التي تتطلب اهتماماً.
وقد يوفر االطار عمل الاتحاد الأفريقي خط إرشادي لهذه المسألة.

نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج و تعديل قطاع الأمن في اوضاع ما بعد النزاع

.49 قدم هذا الشرح ماكسيمو هالتي ، ممثل أمانة الامم المتحدة في السودان، وحث على الحاجة إلى توجه لاعادة الاندماج الذي يربط نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج وتعديل قطاع الأمن وامن المجتمع. يجب ان تركز تدخلات نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج على المحاربين السابقين والمجتمع.وحيث ان تعزيز الأمن للجميع يشكل الهدف الرئيسي لنزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج، ولكون مستفيديه من غير المحاربين السابقين، يجب ان تكون برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج على علم وان تهدف إلى تناول الحاجات الأمنية للمجتمع بشكل عام.

.50 واشار إلى اهمية تذكران كل وضع أزمة هو فريد ويجب ان تشتمل برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج على الدروس المستفادة من الخبرات السابقة ويجب ان تتضمن الحاجات المعينة لكل دولة ما بعد النزاع . واقترح ان لا تستدعي كل اوضاع ما بعد النزاع برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج و يجب اجراء تلك البرامج في حالة واحدة لتجنب خلق حوافز للأشخاص لحمل الأسلحة. ويجب ان تكون برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج ذات ملكية وطنية وان تتضمن نطاقاً اوسع من اصحاب المصلحة اكثر من الحكومة.

.51 يعتمد نجاح برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج على قدرتها على اعادة ادماج المحاربين السابقين بشكل اقتصادي واجتماعي بحيث يصبحون اصحاب مصلحة في عملية السلام. ويجب على برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج ان تكون RDD حيث ان اعادة الاندماج هي الطريقة الوحيدة لضمان نزع اسلحة حقيقي.

.52 حيث ان نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج تشكل عنصراً في تعديل قطاع الأمن، فيجب ان يتم شملها في استيراتيجية اوسع والتي تشتمل أيضاً على ازالة الصفة العسكرية.

العدالة و حقوق الانسان و المصالحةفي اوضاع الانتقال و ما بعد النزاع

.53 تم تقديم عرضين حول العدالة وحقوق الانسان و المصالحةفي اوضاع الانتقال و ما بعد النزاع . قدم الاول المفوض بابانا من مفوضية الاتحاد الأفريقي حول حقوق الانسان والشعوب و قدم الثاني ابراهيم واني ، ممثل المفوضية العليا لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة.

.54 أكد العرض الأول على ان النزاع تساهم في انتهاك حقوق الانسان ، ولذا يجب دمج بعد حقوق الانسان في اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . وقد صادقت كل دولة في أفريقيا على الميثاق الأفريقي حول حقوق الانسان والشعوب

وشاركت المفوضية الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب في عمليات المصالحةما بعد النزاع . على سبيل المثال ، في رواندا ارسلت المفوضية العديد من الوفود للمساعدة في مهام محاكم "جاكاكا" التقليدية ، وحقوق الاسرى ، و مسائل أخرى. وعلى اية حال ، تواجه المفوضية عوائق مادية كقلة التمويل و شح الموارد البشرية و عوائق سياسية كالتعاون الأقل من الكامل من قبل الدول الأعضاء في اجراء تلك المهام.

55. ركز العرض الثاني على العلاقة بين حقوق الانسان واعادة الاعمارلما بعد النزاع و أكد على مركزية حقوق الانسان لأي استيرتيجية لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع . وينتج عن ذلك المجالات الخمس التالية :-

أ. تؤدي انتهاكات حقوق الانسان إلى اشعال او تأجيج النزاع نتيجة سياسات التهميش وتمييز الهوية و انعدام العدالة.

ب. تتصف النزاع الأفريقية بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي تؤدي إلى انعدام الثقة في سلطات الحكومة وانعدام الثقة فيما بين المجتمع.

ج. تتصف البيئات في اوضاع النزاع والانتقال من النزاع عموماً بانعدام القانون و ميزان القوة وقد تشجع على انتهاكات حقوق الانسان.

د. تتصف اوضاع مجلس السلم والأمن بالتعايش الصعب بين المحاربين و الضحايا التي تؤدي إلى الخوف و fragility

ه. تتصف اوضاع مجلس السلم والامن بالانقسام المؤسساتي وانهيارالقانون والنظام واطرالعمل العادية. وقد تنعدم القضاء و الشرطة والسجون اوتكون غير قادرة على لعب دور هام في التهدئة اللازمة.

56. اشار العرض إلى ان استيراتيجية اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع يجب ان تقود التدخل في المجالات الست التالية:

أ. حماية السكان بالنظر إلى الخوف القائم وضعف العديد من المجموعات. ولدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة دائماً تفويضاً بالحماية نظراً لاستحالة الاعتماد على الدولة لتوفيرالحماية. وتفتقر الدولة إلى الامكانيات او انها غير كافية للاعتماد عليها من قبل كافة قطاعات المجتمع.

ب. انشاء اطار عمل عادي (السياسة والقانون) يشتمل على حقوق الانسان لضمان الحماية.

ج. الحاجة إلى بناء المؤسسات على المدى المتوسط والطويل. ويجب ان يتم ذلك جنباً إلى جنب مع اجراء التدريب لضمان احتراف المؤسسات لضمان الاستقرار.

د. التعليم والتدريب ويتضمن تعليماً مدنياً نحو احترام حقوق الانسان في المدارس و المؤسسات الأخرى.

ه. ضمان لعب منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تنفيذ وحماية حقوق الانسان.

و. المحاسبة والعدالة الانتقالية: يتمثل التحدي في التوتر بين الحكومة المشكلة من الاشخاص الذين يتمتعون بالحصانة و الحاجة إلى المحاسبة والعدالة.

وبدون المحاسبة و المصالحةفلن يكون هناك أي عائق ازاء اي اساءة في المستقبل ولن تكون هناك أي ثقة في الحكومة.

المناقشات

57. تناولت المناقشات التالية عدداً من المسائل من بينها:

أ. يجب تناول الأسباب الجذرية للنزاعات من قبل اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع لجعل السلام مستداماً. وقد تدمر عدداً من العناصر عملية السلام بمجملها ولذا فإن حوافز السلام تعد ذات اهمية بالغة ولاقناع المفسدين الكامنين.

ب. ونظراً لاثارة احتمالية استخدام العصا عوضاً عن الجزرة في اطار برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج ، اعرب المشاركون عن التفضيل العام لاستخدام الحوافز عوضاً عن القوة اينما كان ممكناً.

ج. أكد المشاركون على الحاجة إلى شرعية مؤسسات الدولة وانشاء قوات مسلحة محترفة اثناء تعديل قطاع الامن.

د. وعلى الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى المساعدة الدولية ، فقد تمت إثارة مسألة " من يحمي الحماة" بالاشارة إلى حفظ السلام. وتعد الحاجة إلى نظام الأداء ، بشكل آلية لمراقبة اداء حفظ السلام ، عنصراً اساسياً لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ه. تتعلق بعض التحديات التي واجهت برامج نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج بصعوبة تنفيذ تلك البرامج اثناء وجود قوات عاملة خارج سيطرة موقعي اتفاقية السلام.

و. ربط المشاركون بين عمليات نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج فيما يتعلق بتعبئات التسريح واعادة التأهيل للمقاتلين السابقين و مشاريع للمجتمعات التي يعود اليها المحاربين السابقين.

ز. تناولت المناقشات فيما اذا كان نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج عملية او حدث و أكد المشاركون على أهمية توضيح ما اذا كانت نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج وكذلك مداها في اوضاع اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ح. فيما يتعلق بالتنفيذ، تمت الاشارة إلى دور الارادة السياسية و الثقة كامور رئيسية للتنفيذ الناجح لنزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج. وتمت الاستشهاد بقضية الكونغو برازافيل حيث كانت هناك عملية ذات اربعة مراحل اشتملت على التالي: التوقيع على اتفاقية السلام بين المتحاربين ونزع أسلحة المتحاربين وتوفير فرص العيش للمتحاربين و تأسيس حكومة وحدة وطنية. على اية حال ، بالرغم من ذلك كانت هناك تحديات حيث لم يتم الاهتمام بجميع المتحاربين.

ط. اشارت المناقشات إلى التناقض المحتمل بين الحاجة إلى العدالة و التكامل في اوضاع ما بعد النزاع اعتماداً على الاطار.

ي. حذر المشاركون من تسمية الدول الافريقية بالدول الفاشلة و الجدل المتزايد على المستوى الدولي حول استخدام نموذج ذي ثقة لاعادة الاعمارو التنمية

لفترة ما بعد النزاع . وتم التأكيد على ضرورة القبول بأي حكومة يتم وضعها بعد النزاع ، إذا تم اختيارها وطنياً، ويجب تفعيلها من قبل المجتمع الدولي.

ك. وتمت الاشارة إلى ان بناء القدرة و شرعية اي حكومة جديدة قد تستغرق وقتاً ، ولذا يجب مشاركة جميع اصحاب المصلحة في دعم ذلك الهدف.

ل. يجب تفعيل قيمة قيادة الاتحاد الأفريقي بالنظر إلى فراغ السلطة الذي يلي النزاع وحقيقة ذلك ، اذا لم يظهر الاتحاد الأفريقي اي دور قيادي ، وقد ينال الفاعلون الآخرون الفرصة لاحقاً.

م. ذبه المشاركون إلى ان يكون اطار عمل الاتحاد الأفريقي حساساً لحقيقة ان كل النزاع لا تنتهي باتفاقية سلام. وفي بعض الحالات قد تنتج مجموعة منتصرة في وضع النزاع وتحدد شروط السلام. وعلى قالب الاتحاد الأفريقي ان يوفر التوجيه حتى في مثل تلك الحالات.

الاستعادة الاجتماعية والاقتصادية في الدول الخارجة من النزاع

58. قدمت اربعة عروض في هذا القسم وهي المفوضية الأقتصادية لأفريقيا التابعة للامم المتحدة ، و الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ، و البنك الدولي ، و مجلس الابحاث العلمية والصناعية.

59. قدم إلتيغاني اتيم عرض المفوضية الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وأكد على ان الاستعادة الاجتماعية والاقتصادية هي احد شروط فعالية اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع مع ايقاف اطلاق النار ، والامن و النظام و الحكم الرشيد و سيادة القانون.

60. حدد خمسة عناصر اساسية للاستعادة الاحتماعية والاقتصادية وهي : توفير المساعد الانسانية و الاعادة واعادة توطين واعادة التأهيل و اعادة ادماج اللاجئين ، والمهجرين داخلياً و المتحاربين السابقين و استعادة البنية التحتية (ذات أهمية للاغاثة قصيرة المدى و الاسترداد طويل المدى) توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم) و قفزة البداية للاقتصاد و (انشاء فرص العيش و الاقتصادات الصغيرة و برامج الشباب و الغذاء للعمل/المدارس ، دعم مجتمع الاعمال المحلي والاقليمي و الشراكة بين القطاعين العام والخاص)

61. واشار إلى ان دروس الاعادة واعادة ادماج اللاجئين و المهجرين داخلياً تشتمل على التالي:-

أ. الحاجة إلى ربط البرامج المحلية والوطنية والدولية.

ب. ربط البرامج الانسانية ببرامج التنمية طويلة المدى.

ج. تناول الاهتمامات الرئيسية كالامن و ازالة الالغام و الاغاثة و المأوى واعادة توحيد العائلات.

د. الحاجة إلى اشراك المجتمع المدني.

62. واختتم بالدعوة إلى ضرورة قيادة البرامج المتكاملة من قبل الحكومة الوطنية ، مع شركاء التنمية لتوفير الامكانيات التنظيمية ، ودعم التخطيط و حشد الموارد. وتتطلب برامج الاستعادة الاقتصادية الاجتماعية الناجحة : تفويضاً سياسياً، وموارد ، و تنسيق الشركاء ، و الروابط الفعالة بين مختلف القطاعات والمراحل.

63. قدم كونغهام نغكوكانا عرض الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) وأكد على بعض المسائل الرئيسية في تنفيذ برامج الاجتماعية و الاقتصادية لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع :

أ. تفرد ازاء شمولية النزاع
ب. انظمة النزاع الاقليمية
ج. البرمجة المتكاملة المتعددة
د. شمولية الاستيراتيجية
ه. الملكية المحلية مع الدعم الخارجي
و. مواءمة المساعدات
ز. تنسيق الايصال والامتصاص.

64. اشار إلى ان دورالنيباد في اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع يشتمل أنشطة كتأييد السياسات و المراقبة والتقييم و انتاج وادارة المعرفة و دعم المجموعات الاقتصادية الاقليمية و الدول الأعضاء و حشد الموارد.

65. حدد أيضاً مشاركة لاعبين آخرين في تنفيذ اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع من بينهم المجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الأعضاء و القطاع الخاص والمجتمع المدني و الشركاء الخارجيين.

66. قدم بيرنارد هاربورن عرض البنك الدولي واشار إلى ان المساعدات في المجتمعات ما بعد النزاع تتبع دائرة تقليل العائدات. حيث تسير المساعدات ، نمو الناتج المحلي الاجمالي ، تنخفض المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجماليوب التالي فإن نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي تنخفض. ويجب ان تتجه الاستثمارات المبكرة إلى القطاعات التي تفيد بالدرجة الاولى، التي قد تتضمن الاتصالات والنقل ، وتأي قطاعات المياه والطاقة في المرحلة الثانية. تساهم التضخم العالي و مستويات التجارة المنخفضة اثناء النزاع في الفقر و عرقلة التنمية بالرغم من شروع النمو في الفترة التي تلي النزاع . يجب تخفيض المصاريف العسكرية التي تشكل جزءاً من تصاريف الحكومة بعد النزاع ويجب زيادة مصاريف الخدمات الاجتماعية.

67. قدم سايبرت ليبنبيرغ عرض مجلس الأبحاث العلمية والصناعية وركز فيه على الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في اشعال النزاع المسلحة في أفريقيا. ولكسر الصلة – التي ترى كـ" نواة النزاع " – بين الموارد و النزاع ، فقد اقترحت بعثات السلام نموذج للتنمية يعتمد على تحليل انظمة اوضاع النزاع . وقد يعزل تحليل الأنظمة الأسباب البنائية للنزاعات والتي تعد حساسة للضغط ، بحيث يتمكن الفاعلون المشاركون في حل النزاع او اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع من استخدامها بفعالية لخلق حالات للسلام.

68. اشار ليبينبرغ بأن عمليات السلام الحالية غير قادرة على انهاء اقتصاديات الحرب لأنها وببساطة مفترضة على تلك الأنظمة والتي قد تقود إلى استمرارية او تجديد النزاع. ويعد حفظ السلام الانمائي توجها يعتمد على الانظمة ويتناول الأسباب البنائية للنزاعات و يضغط على فرق الوقت بين حفظ السلام وبناء السلام. ويتطلب ذلك تحليل استيراتيجي و اطار عمل قاري لاعادة الاعماروالتنمية ولفترة ما بعد النزاع و دمج الاهداف الانمائية إلى تخطيط بعثات سلام و دمج الامكانيات المدنية في اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع .

69. تتضمن الحاجت الاستيراتيجية لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع التقديرات السياسية والاقتصادية و الدعم الفني و الاستيراتيجية و السياسة و التنفيذ الشامل والنشر السريع.

المناقشات

70. دارت مناقشات برامج الاستعادة الاجتماعية والاقتصادية حول النقاط الرئيسية التالية:-

أ. تم التأكيد على أهمية اتباع توجه متعدد القطاعات لتناول الاصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية في جميع القطاعات مع خطة واضحة وادوار محددة بوضوح لجميع الأطراف ، الداخلية والخارجية ، مع اهمية التأكيد على مشاركة الاساسية او مشاركة المجتمع.

ب. تم الاقتراح بأن لا تكون اعادة اللاجئين والمهجرين داخلياً مؤشراً على النجاح بل الأحرى ان تكون اعادة التأسيس الناجح لفرص العيش لهم في اماكنهم الأصلية المعيار لقياس النجاح.

ج. تمت الاشارة إلى انه بالرغم من الرغبة في تعزيز امكانيات المغتربين في الدول ما بعد النزاع ، إلا أنه من الصعب جداً دفع اجور لهم موازية لما كان يتقاضونه في الخارج.

د. تمت الاشارة إلى المستوى العالي للبطالة بين الشباب كعامل مساهم رئيسي للنزاعات.

ه. يجب ان يتناول اطار عمل الاتحاد الأفريقي مشكلة المصالح الخارجية في الموارد الطبيعية بحيث لا تؤدي إلى نزاعات اخرى. وقد تساهم النيباد في في الحكم المطور للموارد الطبيعية.

و. تم تمت إثار مسألة نقط البداية لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع مجدداً مع اقتراح المشاركين بأن تبدأ قبل التوقيع على اتفاقية السلام.

ز. وتم الاقتراح مجدداً بانشاء صندوق تمويل استعادة ما بعد النزاع . وتم الاقتراح أيضاً بان الفصل بين تمويل الاغاثة والتنمية هو مزيف ويجب على المانحين اعادة النظر فيه.

ح. قد تساعد اتفاقية تقاسم الثروة ضمن خطوط اتفاقية السلام الشاملة في السودان في ضمان حشد الموارد الطبيعية للتنمية عوضاً عن النزاع. وتعد المبادرات كعملية كيمبرلي لتصديق الماس و مبادرة شفافية الصناعات المستخلصة نافعة ولكنها تطوعية.

ط. اعرب المشاركون عن القلق ازاء الفصل الزائف بين اغاثة الطوارئ العاجلة و التنمية طويلة المدى ، بالرغم من الاتفاق بأن تلك الحاجتين تبدو في بعض الاحيان متناقضة.

مسائل الجنسين و اعادة الاعمارلفترة ما بعد النزاع

71. قدمت كل من د. ويني بيانيما من قسم المرأة و مسائل الجنسين والتنمية بالاتحاد الأفريقي و هودان ادو من صندوق الامم المتحدة للمرأة و ثاندي موديسي من (حوار المرأة في الجنوب الأفريقي) ثلاثة عروض حول مسائل الجنسين واعادة الاعمارلما بعد النزاع . أكدت العروض الثلاثة على معاناة المرأة بشكل غير مناسب من آثار النزاع و العنف. حيث انهم ضحايا العنف الجنسي و الانضمام إلى المجموعات المسلحة وهم يخطفون إلى ارقاء مسائل الجنسين و يتحملون عبء نقل المرضى والجرحى . وتشكل المرأة والفتيات نسبة بارزة من المحاربين المسلحين وهم عرضة للتجاهل في عمليات نزع الأسلحة والتسريح واعادة الاندماج.

72. واستذكر المقدمون بأنه ومنذ التسعينات فقد تبنت المنظمات الحكومية كالاتحاد الاوروبي و الأمم المتحدة سياسات مباشرة معنية بأوضاع المرأة والفتيات في النزاع و مسائل الجنسين عموماً. ويعد اعلان 1325 للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المرأة والسلام والأمن، والبروتوكول حول الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب حول حقوق المرأة في أفريقيا و الاعلان الرئيسي حول مسائل الجنسين والمساواة في أفريقيا من بين الادوات التي تتعامل مع مسألة الجنسين و النزاع . وتتجه تدخلات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع إلى التغاضي عن الجنسين و لاتزال نظريات وممارسات ادارة النزاع تقاوم اشراك مسائل الجنس.

73. واشار المتحدثون إلى انعدام الصلة بين تعهدات الاتحاد الأفريقي برفع مسائل الجنسين و اعماله في الواقع ، التي قد تعود للعوامل التالية:

أ. إن الاتجاه المفضل لحل النزاع في أفريقيا في جمع الاطراف معاً ومراجعة النزاع كمشكلة مشتركة مع الحلول المقبولة ثنائياً. ويتناول ذلك الاتجاه مسائل السلطة وتقاسم الثروة وتساهم صلات السلطة في ما يعرف بالمساحات المحلية والخاصة والتي يتم تجاهلها.

ب. تعتمد الاتجاهات التقليدية لحل النزاع ، والتي تفضل في أفريقيا، على عدم المساواة بين الجنسين. ويتم شمل المرأة كتصنيف في مفاوضات السلام ولا يتم تناول مسائل الهوية والجنس.

ج. لا يتم تطبيق نظرية الفعالية الاقتصادية ، والتي ترفع الادراك حول دور مسائل الجنسين في سياسة التنمية ، في ادارة النزاع ومفاوضات السلام على المستويات الوطنية او الدولية.

د. يتم تعريف نجاح تدخلات النزاع في نصوص عالية الذاتية كحياد الوسطاء و توزيع السلطة بين الاطراف. في ادارة النزاع ، تذاب المساحات المحلية والخاصة و لذا فإنها تعد غير سياسية.

ه. يتم عادة الربط بين المرأة والصبر وقيم الحياة المستمرة دون ان يتم ربطها بالنزاع.

74. تضمنت مسائل الجنسين الرئيسية التي يجب اعتبارها في اطار عمل اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع النقاط التالية:

أ. الطبيعة غير المتكافئة للنزاعات ازاء المرأة . فبينما تعاني من عدم التكافؤ، فإنها تنال الحرية وتتحدى نمطية مسائل الجنسين في اوضاع النزاع ، وتخلق توتراً في كون الضحية ونيل السلطة.

ب. تأثير ادوار مسائل الجنسين على ادارة وحلول النزاع . تعتمد الآليات التقليدية على (النمطية التقليدية) في الذكورة والأنوثة (التي تعد ملفقة بدلاً ان تكون تقليدية) وتخدم الثقافة عادة كعذرا للاستمرارية عدم المساواة بين الجنسين.

ج. ضعف المؤسسات العامة والاجتماعية في الدول الخارجة من النزاع . ولذا قد يوفر اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع فرصة للتحويل الاجتماعي للمؤسسات العامة ليعكس مصالح المرأة بشكل أفضل.

75. يجب ان يتناول اطار عمل اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع المتجاوب مسألة الجنسين التالي:

أ. الاهتمامات الأمنية: يجب شمل امن المرأة تعديل قطاع الأمن مع تمثيل اكبر للمرأة في قوات الامن و الحماية الخاصة للمجموعات المهمشة (الشباب و كبار السن) ، يجب تناول مسائل الجنسين بشكل واضح في سيادة القانون متضمناً الاستبعاد والحصانات ومنع العنف الجنسي ضد المرأة.

ب. الاهتمامات الاقتصادية: يجب على اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع دعم وبناء العوائد الاقتصادية التي تصنعها المرأة اثناء النزاع . وتعد الأرض والممتلكات وحقوق الارث امور رئيسية وخاصة للارامل و العائدات و يجب ايضاً ضم المرأة في تدريب المهارات.

ج. الاهتمامات السياسية: مشاركة المرأة في الساحة السياسية.

76. من بين التوصيات الرئيسية التي تم وضعها حول مسائل الجنسين و اعادة الاعمارلفترة ما بعد النزاع : الحاجة إلى مشاركة المرأة في بعثات بحث الحقيقة و على تلك البعثات التركيز على مسائل الجنسين و تبني خطوط ارشادية لسياسة الجنسين ومشاركة المجتمع المدني في اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع وتطوير دليل تحويل مسائل الجنسين والنزاع و شمل تحليل مسائل الجنسين و ميزانية متجاوبة للجنس في برامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

77. بينما تعهد الاتحاد الأفريقي بجعل تمثيل مسائل الجنسين إلى 50/50 ، فعليه ترجمة تلك التعهدات إلى واقع. ويجب على الاتحاد الأفريقي تطوير منهاج لحفظ السلام الذي يشتمل على مسائل الجنسين و يزيد من عدد النساء العاملات في بعثات حفظ السلام. يجب تعريف

السلام بشكل يشتمل على المساواة بين الجنسين و توسيع الديمقراطية لابعد من حق التصويت لضمان تخويل المرأة للمنافسة على المكتب السياسي.

المناقشات

78. غطت مناقشات مسائل الجنسين واعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد الذزاع المجالات التالية:-

أ. يجب ان يكون هناك قرار سياسي لشمل مسائل مسائل الجنسين في كل برنامج. وحتى ان امكن الاعتذار بأنه قد تم دمج مسائل الجنسين كمسألة ذات تقاطع عرضي تظل تتطلب تركيزاً وتمويلاً خارجياً ومنفصلاً.

ب. يجب ان يتضمن اطار عمل خطط لتنفيذ التعهدات المتعلقة بمسائل الجنسين لضمان حصولها على التأثير المطلوب.

ج. سيادة مسائل الجنسين في قسم السلم والامن امراً ضرورياً ومعياراً يجب تطويره لمراقبة التقدم.

د. ومن الاهمية بمكان أيضاً تدريب قوات حفظ السلام على مسائل الجنس.

ه. يوفراعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع فرصة لانشاء ثقافة وقواعد جديدة للجنس. وبينما تم تحقيق بعض التقدم في مجال سيادة مسائل الجنسين وتحسين

الجلسة الثالثة : نحو اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع

79. اشار رئيس الجلسة إلى ان خلوة استثارة الافكار تهدف إلى فحص عناصر اطار عمل اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد الذزاع و للبدء في وضع طريق الانطلاق. وتعد العملية التشاركية التي تضم مدخلات من جميع اصحاب المصلحة من البداية امراً مهماً للملكية.

80. قدمت سفار أفريقيا عرض المقررات الذي ركز على ضرورة عكس المبادىء الناتجة عن المناقشات في اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعمارلفترة ما بعد النزاع .

المبادىء التوجيهية لاطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع

81. اثناء المناقشات ، اشار المشاركون إلى عدد من المبادىء التي يجب عكسها في محتوى اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع و في تنفيذ أنشطة اعادة الاعمارفي الدول المتأثرة. كانت المبادىء الرئيسية من بينها على النحو التالي:-

82. **القيادة الأفريقية**

أ. إن عملية اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع اولاً وقبل كل شيء عملية سياسية عوضاً عن كونها عملية فنية، ولذا يجب ان يوجه الاتحاد الأفريقي والمبادىء السياسية الاخرى في افريقيا عملية صياغة السياسة. وقد تشكل الدول الأعضاء آليات دعم للاتحاد الأفريقي للمحافظة على العزم نحو اعادة بناء وتنمية لفترة ما بعد النزاع أفريقية.

ب. يجب رؤية واستخدام اعادة الاعمارلفترة ما بعد النزاع كأداة لترسيخ السلام ومنع انتكاس دول ما بعد الحرب إلى تجديد العنف و فرصة لاعادة تأسيس وتحديث الدولة المتأثرة.

ج. يجب ان يتم توجيه اطارعمل الاتحاد الأفريقي بتعريفات وادراكات أفريقية لاحتياجاتهم وتطلعاتهم الخاصة.

د. يجب ان يشكل الأمن الانساني اساساً لاطار العمل الأفريقي لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

83. **الملكية المحلية في الدول المتأثرة**

أ. تعد الملكية المحلية امراً هاماً في قيادة جميع المجالات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع من التقدير وحتى التنفيذ والتقييم.

ب. يجب على الفاعلين المحليين تحديد الأولويات (التفرد) و قيادة عملية اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع دون فقد شرعية الحكومة.

ج. بالنظر إلى تعقد مبادرات اعادة الاعمارلفترة ما بعد النزاع ، هناك حاجة قوية إلى تطوير اجندة شاملة لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . وكذلك اطار عمل متفق بشانه لتنفيذها والذي يجب ان يمكن تبنيه في مختلف الاوضاع وتحديد ادوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين و الاشارة إلى الأنشطة الرئيسية لترسيخ السلام وتوضيح معايير التطبيق و توفير المقاييس لقياس الاداء.

84. **الحاجة إلى بناء امكانيات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع**

أ. تتصف معظم اوضاع اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع بالامكانيات المحلية المحدودة على جميع المستويات . وبالنظر إلى ذلك ، يجب ان يتم توفير اطار العمل لبناء الامكانيات المحلية بدء من الدولة والمؤسسات المحلية والمدنية.

ب. يجب ان يوجه اطار العمل تركيزاً خاصاً إلى الشباب حيث ان بناء مكانياتهم سيعزز التنمية الاستيراتيجية للدولة.

ج. يجب ان يوفر اطار العمل التوجيه حول اشكال المشاركة الدولية في بناء الامكانيات المحلية من المراحل الانسانية وحتى مراحل التنمية.
د. يجب ان يوفر اطار العمل رفع الامكانيات الأفريقية خلف الدول الخارجة من النزاع . ويتضمن ذلك الخبراء المحلية والخبراء الاقليمين والقاريين و الأفريقيين في المهجر.

85. **حشد الموارد لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع**

أ. يجب ان يشكل حشد الموارد الوطنية اساساً لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع حيث ان جميع الدول ، بغض النظر عن الوضع ، لديها بعض الموارد الوطنية.
ب. يجب ان يوفر اطار العمل لبناء الآخرين ، التحالفات المتكاملة لحشد الموارد على سبيل المثال : تعاون الجنوب – الجنوب.
ج. يجب ان يوفر اطار العمل لانشاء الصندوق الأفريقي لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .
د. يجب تشجيع المانحين لتسهيل الاجراءات و تخفيف عوائق الحصول على الموارد و ضمان الاتاحة المبكرة والتوزيع السريع للتمويل للدول الخارجة من النزاع .
ه. يجب تشجيع المانحين على ترجمة تعهداتهم والتزاماتهم إلى دعم حقيقي دون تأخير.

86. **كسر دائرة العنف**

أ. يجب ان يتناول اطار عمل اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع العديد من المسائل بما في ذلك الاسباب الجذرية للنزاعات و التعامل مع دمار الحرب ووضع الدولة بثبات على درب التنمية المستدامة و توفير الفرصة للدول للتحديث.
ب. من الاساسي تحديد الحوافز الاقتصادية والسياسية للسلام التي تستلزم توجها واستيراتيجية منتظمة للتعامل مع اقتصاديات الحرب.
ج. يجب تطبيق مبدأ المساواة والعدالة في توزيع السلطة والثروة في عملية اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .
د. يجب ان يتضمن اطار عمل اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع التوجهات الاقليمية لترسيخ السلام وتحسين التنسيق بين الاتحاد الأفريقي و المنظمات الاقليمية حول اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . ويجب ان يبدأ ذلك التوجه الاقليمي بفحص الاسباب الجذرية للنزاعات في اقاليم معين.

87. **تعاون وتنسيق الفاعلين**

أ. يجب ان يضمن اطار العمل التعاون الشامل و الراعي بين المنظمات ويوفر التنسيق الاستيراتيجي و التفاهم المشترك لتحديات وتوقعات اعادة بناء

والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، وخاصة بين الفاعلين في الدول المتأثرة و كذلك بين الفاعلين المحليين و الاقليميين والقاريين و الدوليين.

ب. يجب ان يوضح اطار عمل الاتحاد الأفريقي آلية للتخطيط المندمج للسياسة والعمليات و الميزانية و كذلك حش و تخصيص الموارد و تنفيذ وتقييم اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ج. الحاجة إلى مشاركة المرأة في جميع مستويات تصوير وتنفيذ جميع مجالات اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

88. **مسائل الجنسين (النزاع <u>ليست عمياء مسائل الجنسين</u> ولا الحلول أيضاً)** يجب على اطار عمل اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع ان :

أ. الاعتراف ودعم فرص لتمكين المرأة و تحويل المجتمع فيما يتعلق باعادة توزيع السلطة و الموارد.

ب. توفير الاجراءات لضمان مشاركة المرأة في جميع عمليات منع وادارة و حل النزاع واعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ج. عكس انعدام التسامح مع العنف الجنسي و استغلال المرأة و الفتيات اثناء عمليات دعم السلام.

د. توفير تحليل مسائل الجنسين في تقييم الاحتياجات من بداية اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ه. توفير المعايير و مؤشرات لتقييم اثر سياسات وبرامج اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع على المساواة بين الجنسين.

و. شمل جميع الأدوات الدولية والقارية التي تضمن حماية وتحسين وضع المرأة.

ز. توفير تخصيص الموارد لبرامج وأنشطة الجنس.

المناقشات

89. امتدت المناقشات التالية عدداً من المسائل بما في ذلك المبادىء التي يجب تعزيزها في اطار عمل الاتحاد الأفريقي والعناصر المكونةلذلك الاطار و المقترحات لطريق الامامنحو انتاج اطار العمل المصور. تضمنت المسائل الرئيسية التي تمت اثارتها:

أ. الحقيقة والتسوية: شدد عدداً من المشاركين على أهمية المصالحةلتحقيق السلام المستدام.

ب. بينما كانت مسائل "اللوح والهاون" كالبنية التحتية مكثفة الموارد ، كانت هناك مسائل أسهل التي يمكن للدول الأفريقية تناولها بالموارد المحدودة كالمصالحةو مهارات عمليات البناء (المفوضات / التوسيط على سبيل المثال).

ج. أهمية تنفيذ المشاريع ذات الاثر السريع و لرؤيتها ولعملها على الواقع بالشكل الذي يحدث تحسينات ملموسة في حياة الشعب.

د. اهمية ضمان كون افريقيا في قلب عملية اصلاح الامم المتحدة و افراغ مقترح الأمين العام بمفوضية بناء السلام ، حيث ان معظم النزاع في افريقيا.

ه. حشد الموارد: على الاتحاد الأفريقي العمل على وجود تغيير نموذجي في نوعية الدعم اللازم لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع في أفريقيا – المساعدة التي تستجيب للاحتياجات في الواقع و حث المشاركون الاتحاد الأإريقي على قيادة هندسة ذلك التغيير النموذجي. يجب على الاتحاد الأفريقي مشاركة مجتمع المانحين الدوليين حول نوعية الدعم و عليه وضع اجندا افريقية حول مشاركة المانحين في دول ما بعد النزاع .

و. تأسيس اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع على معلومات حقيقية كتقييم الاثرمن العديد من البرامج. ويمكن للاتحاد الأوروبي والشراكاء الىخرين تقاسم تلك المعلومات مع الاتحاد الأفريقي. بالاضافة إلى تقاسم المعلومات ، يجب على الاتحاد الأوربي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تقاسم الاجندا او تطوير اجندة مشتركة بحيث يتم تناول المشاكل وحلها بسرعة وبمهنية.

ز. بالنظر إلى اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع كجزء من سلسلة تمتد من الانذار المبكر و منع النزاع وعبر ادارة النزاع إلى اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع و اطارالعمل ، يجب تحليل مشكلة / اخفاق جهود منع النزاع لاعلام اجراءت ما بعد النزاع .

ح. يضع بنك التنمية الأفريقي كأداة تنسيق لادارة الموارد الموضوعة تحت تصرف القارة في سعيه للتنمية. في ذلك الاطار الغاء الديون ، وتلك الموارد الاضافية يجب تنسيقها وقد يلعب بنك التنمية الأفريقي دوراً في ذلك المجال.

ط. اعادة بناء امكانيات الدولة كأساس لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع . وتعد مسائل الملكية الوطنية بدون معنى إلا في اطار دولة تتمكن من ممارسة سلطة فعالة.

ي. قاعدة بيانات حول خبراء الأفريقيين حول اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع وقد تكون تلك مفيدة للاتحاد الأفريقي والدول المتأثرة وقد تحسن من الملكية الأفريقية لعملية اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

ك. احتواء ، في اطار العمل ، قالب من الأنشطة التي يعتزم القيام بها. وقد يمكن ذلك من تنفيذ الأنشطة لمراقبتها وتقييمها عن قرب. يجب توثيق الآليات الأصلية الافريقية والاعتراف بها من قبل الأمم المتحدة.

ل. استمرارية وتوالي الأنشطة في دول ما بعد النزاع كجزء من اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

90. شارك جميع شركاء التنمية في الاجتماع وهم : وكالات الأمم المتحدة و البنك الدولي، و الاتحاد الأوروبي و بنك التنمية الأفريقي تعهدوا بتقديم دعمهم و التمسوا بالمشاركة في عمليات افراغ وتنفيذ اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع في افريقيا.

91. يجب على سفار أفريقيا المشاركة والتعاون ودعم الاتحاد الأفريقي في افراغ اجندة اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع .

92. اثناء المناقشات العامة ، تم اصدار مجموعة من التوصيات حول الترتيبات المؤسساتية و الطريقة التي يمكن بواسطتها تعزيز القوات الأفريقية السياسية والفكرية خلف الجهود نحو اطار عمل افريقي لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع و طريق الامامحول متابعة هذه المناقشات. واشتملت التوصيات على:

أ. نظراً لأهمية بقاء الملكية السياسية لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع في افريقيا ، فمن المهم استمرار الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء لدعم اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع حالما يتم وضعه وتنفيذه. ويجب على الدول الأعضاء حشد مسألة اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع لدعم عمل الاتحاد الأفريقي.

ب. يجب الشروع في عملية حوار واستشارة على مستوى الاتحاد الأفريقي حول مسائل التنسيق و الشراكة وتحديد الموارد المحلية والقارية و الدولية لاستخدامها في جهود اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع في افريقيا ، وتحديد احتياجات بناء القدرة لأحاب المصلحة التي تنفذ انشطة اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع و المسائل الاخرى التي تضمن الشمولية و الاندماج في التوجه نحو اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع .

ج. تمت التوصية بتثبيت الحوار بين الاتحاد الأوروبي وشركاء التنمية الآخرون – ولانشاء قوات مهام لتقييم اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع كأساس لمعالجة الأخطاء وتقاسم اجندة مشتركة بغية السماح للمؤسسات بتناول المسائل بسرعة.

د. تمت التوصية بمنح تقرير يومي الاجتماعات بعض السلطة من قبل المشاركين لاستخدامه كمستند مرجع لاعلام اصحاب المصلحة الأخرين وخاصة شركاء التنمية ، في الرؤية الأفريقية الناتجة لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع .

ه. شجع الاجتماع سفار أفريقيا على مواصلة تسهيل ودعم دورات خلوة استثارة الأفكار للاتحاد الأفريقي حول اجندة السلم والأمن الأفريقي

الجلسة الرابعة: طريق الانطلاق

93. حدد مفوض السلم والأمن العملية التالية لتطوير اطار عمل الاتحاد الأفريقي لاعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع :

أ. اولاً على المفوضية اعادة وضع مسودة ورقة المفهوم مع التوصيات الناتجة عن خلوة لجنة الممثلين الدائمين.

ب. .على المفوضية العمل مع الخبراء و المجموعات الاقتصادية الاقليمية و الخبراء للعمل التمهيدي قبل عقد اجتماع الخبراء حول اعادة الاعماروالتنمية لفترة ما بعد النزاع .

ج. على المفوضية عقد اجتماع قاري للخبراء لمناقشة مشروع الوثيقة (اطار العمل) والتي سيتم تقديمها رسمياً إلى مجلس الوزراء.
د. ستركز جنوب أفريقيا ، كرئيسة لمجل السلم والامن عن شهر سبتمبر ، على اجندة اعادة الاعمارو التنمية لفترة ما بعد النزاع .

الخاتمة

.94 اختتم الاجتماع بالتعبير عن الشكر لمفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان هذا الاجتماع ولحكومة جنوب أفريقيا لاستضافتها الحدث وقيادته في الفعل ولسفار أفريقيا لدعمها المادي والفني في تسهيل الاجتماع.

.95 انتهى الاجتماع في الساعة 17:30 في الخامس من سبتمبر 2006.